

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي بعينة تضم 11 دولة من منطقة (مينا) خلال الفترة (1980-2015)، بتطبيق تقنية التكامل المتزامن و اختبارات السببية على بيانات بانل. لتقسم العينة فيما بعد إلى مجموعتين فرعيتين حسب الدخل، هما: مجموعة البلدان المتوسطة الدخل و مجموعة البلدان المرتفعة الدخل، من أجل مناقشة ما إذا كانت مستويات الدخل المتباينة بين بلدان المنطقة يمكن أن تسبب علاقات مختلفة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي. إذ استخدمت الدراسة ستة متغيرات هي: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010 لقياس النمو الاقتصادي، إضافة إلى المعروض النقدي بمعناه الواسع، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص و إجمالي الودائع كنسب من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرات عن التطور المالي، مع استعمال نسبة نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة إلى الناتج الداخلي الخام و معدل التضخم كمتغيرات مراقبة.

فكشفت نتائج اختبارات التكامل المتزامن عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة بالعينة المختارة من منطقة (مينا) و بكلا المجموعتين الفرعيتين منها. و بعد تقدير تلك العلاقة باستعمال طريقة (FMOLS) تبين التأثير الضعيف، الإيجابي و المعنوي لمؤشرات التطور المالي المستخدمة على النمو الاقتصادي بالعينة المختارة من منطقة (مينا) فيما عدا نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى الناتج، أما عند تقدير نفس العلاقة باستعمال طريقة (DOLS)، اتضح أنه من بين مؤشرات التطور المالي الثلاثة المستخدمة وحدها نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج من تؤثر إيجابيا، معنويا و بشكل ضعيف على النمو الاقتصادي، بينما تؤثر نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى الناتج سلبيا و معنويا على النمو الاقتصادي، في حين جاء تأثير نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج على النمو الاقتصادي غير معنوي. و بالنسبة للمجموعتين الفرعيتين من العينة، فقد أظهرت نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل باستعمال طريقة (DOLS) أن نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى الناتج تؤثر سلبيا و معنويا على النمو الاقتصادي بكلا المجموعتين، و خاصة بمجموعة البلدان المرتفعة الدخل من العينة، بينما تؤثر نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج إيجابيا و معنويا على النمو الاقتصادي بكلا المجموعتين، و خاصة بمجموعة البلدان المرتفعة الدخل من العينة، في حين جاء تأثير نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج غير معنوي بكلا المجموعتين. و عقب دراسة السببية في الأجل القصير، أظهرت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي و النمو الاقتصادي بالعينة المختارة من منطقة (مينا)، و كذا بمجموعة البلدان المرتفعة الدخل منها، بما يتوافق و الفرضية التبادلية، و ذلك عند استعمال المعروض النقدي بمعناه الواسع و إجمالي الودائع كنسب من الناتج كمؤشرات عن التطور المالي، أما عند استعمال نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج كمؤشر عن التطور المالي، تبين وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، ما يؤكد فرضية العرض القائد، في حين أن النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي بمجموعة البلدان المتوسطة الدخل من العينة، ما يؤكد فرضية الطلب التابع